قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق

٢٠٠٥-١٩٧٧

أ.د.كاظم احمد البطاط   أ.م. د. صفاء عبد الجبار الموسوي   الباحث / إيهاب علي الموسوي

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد   جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

إن الاهتمام بموضوع الاقتصاد غير الرسمي بدأ حديثاً في العراق وهو يحتل جزءاً كبيراً نسبياً من الناتج المحلي الإجمالي ،كما يعمل في إطاره نسبة كبيرة من المشتغلين لحسابهم أو لحساب الغير إذ يشتمل على العاملين في ألانشطة الهامشية أو الطفيلية في قطاع الخدمات الإنتاجية كالباعة المتجولين وبائعي الصحف والحمالين ---- الخ كما يضم الأنشطة الإنتاجية الصغيرة التي يمكن بعد تأهيلها ودعمها إن تصبح نقطة انطلاق لإعمال اكبر وأكثر إنتاجية كالميكانيكي والكهربائي وأصحاب ورش النجارة -----الخ إما الشريحة الأخيرة فتضم أنشطة السرقات والتهرب وغسل الأموال والتجارة غير المشروعة وعمليات النصب والاحتيال والإرهاب والفساد بأنواعه وتمثل جانب الاقتصاد الأسود من الاقتصاد غير الرسمي.وفي ضوء دراسة حجم العمالة في هذا القطاع ودعمه وتأهيل جزء منه ليكون جزءاً من القطاع الرسمي فسيسهم بلاشك في دعم الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الأحوال المعاشيه للعاملين في القطاع غير الرسمي.

Abstract

The unofficial interest in economy has recently emerged in Iraq and it relatively occupies a great part of the local gross product. A large number of people working within this frame where it occupies workers in marginal and parasitic activities in the production services sector like sidewalk peddlers, porters...etc. it also comprises small production activities which, when enabled, can be a point of departure for bigger business like the mechanics, electricians, and trade workshop owners...etc. the last thing to mention includes activities like stealing, money laundry, illegal business, cheating, terrorism, and the different types of corruption which represent the seamy side of unofficial economy. In the light of the size of the labor in this sector, It is recommended that it will be rehabilitated to be part of the official sector in order to participate in backing up the gross product and the improve the cost of living for the workers in the unofficial sector.

المقدمة

يعد البحث في الاقتصاد غير الرسمي حديثاً نسبيا كما أنه يغطي مجالا واسعاً فهو يحتوي على مفاهيم وتعاريف وتصورات لوقائع مختلفة ، وعليه يقدم كل إحصائي وخبير اقتصادي ومختص في الإحصائيات وخبير مالي او اجتماعي تعريفه الخاص للاقتصاد غير الرسمي ، مفضلا زاوية خاصة به مرتبا معايير التعريف حسب ميدان اختصاصه مركزا أهدافه على متطلباته الحالية والمسبقة وانطلاقا من هذه الاعتبارات يظهر التعقد الشديد للمسألة في مقاربتها ومميزاتها وتقديراتها التي تشكل رهانا أساسيا للاقتصاد الوطني والمجتمع.. ولقد أظهرت الدراسات إن الاقتصاديات غير الرسمية بلغت نسبا لايمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي، بل وأنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية.ولقد أدى ذلك الى تصاعد الاهتمام في الكثير من الدول لاسيما المتقدمة منها بحجم ومستوى نمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ومحاولة قياسه والتحكم فيه ومعرفة التكاليف الاجتماعية المصاحبة لوجوده وغير ذلك.

مشكلة البحث :-

تحتل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي جزءاً كبيراً ومهماً من الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما في الدول النامية وفي العراق تزايد حجم هذه الظاهرة وبشكل مستمر بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها البلد .

فرضية البحث :-

يحتل الاقتصاد غير الرسمي موقعاً مهما في الاقتصاد العراقي وأن عملية قياسه سوف تسهم الى حد كبير في معالجة المشكلات التي يعاني منها هذا الاقتصاد .

اولا : مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

قبل الشروع في بيان تعريف الاقتصاد غير الرسمي، أو محاولة وضع تصور خاص به لابد من الإشارة هنا الى أن الاقتصاد غير الرسمي ظهر ومازال كمفهوم وليس كمصطلح وذلك لأن المفهوم هو تعبير أو نسق او مجموعة أفكار مختلف عليها ولم تتبلور بشكل واضح أما المصطلح فهو تعبير متكامل وواضح متفق عليه،أي محدد بشكل دقيق وواضح ومن هنا تأتي صعوبة تحديد جوهر الاقتصاد غير الرسمي(١) . ومن جملة التعاريف التي ظهرت لتوضيح هذا المفهوم فهناك من يعرفه على أساس أنه

((كافة الأنشطة المولدة التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي اما لتعمد إخفاءها تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة وأما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد))(٢).

ويعرفه (جوتمان) (Guttman) الذي يعد أول من لفت الانتباه الى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الأقتصاد السفلي عام (1977) والذي نبه من خلاله الى خطورة المعاملات التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي على انه ((ذلك الجزء من الناتج القومي الأجمالي الذي كان يجب ان يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن تلك الحسابات))(٣).

ويعرف البنك الدولي الاقتصاد غير الرسمي على أنه ((ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يكون جميعه تحت نطاق او حدود الأنشطة الاقتصادية المنظمة))(٤)

ويرى المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) بأنه ((الأقتصاد الذي يتضمن أنشطة اقتصادية تخرج عن الأنشطة التي تشكل الأقتصاد الرسمي للدولة ، وبالتالي لا تدخل القيمة المضافة لها أو الدخول المتولدة عنها ضمن الحسابات القومية للدخل والناتج المحلي الاجمالي في الدولة))(٥) .

---

(١) حيان سلمان : اقتصاد الظل ، أو الاقتصاد الخفي ، محاضرة ألقيت في المركز الثقافي السوري ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، سوريا ، ٢٠٠٦م ،ص١.

(٢) بودلال علي : مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر ، الأسباب والحلول ، مجلة علوم إنسانية ، الجزائر ، ٢٠٠٨،٣٧٤،ص٤.

(٣) أسامة الجيلاني علي: الاقتصاد الخفي في ليبيا، دائرة الاحصاء والبحوث، مصرف ليبيا المركزي، ٢٠٠٧ ،ص٤.

(4) www.worldbank.org\eapsocial\sector\poverty\povcwp3.html,2005,P 74 .

(٥)المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) : دراسات حول موضوعات مختارة من الاقتصاد العالمي والعربي،مصر،٢٠٠٤،ص٥.

ويعرفه بعض الاقتصاديين بأنه(١):-

١-اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية ولا يعترف بالتشريعات القانونية والتنظيمية .

٢- انه يتهرب من الاستحقاقات المترتبة عليه كافة تجاه الدولة سواء أكانت رسوم أم ضرائب أم تقديم بيانات ... الخ ، ويستفيد من اغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها .

يظهر من التعاريف السابقة أن الاقتصاد غير الرسمي يعبر عن حقيقتين هما :-

(١) شموله لنشاطات متنوعة ذات طابع خدمي ومادي.

(٢) يعبر عن نشاطات غير مسجلة في الحسابات الرسمية لاحتساب الناتج القومي الاجمالي.

ويعرف (الاقتصاد الأسود) أو (اقتصاد الجريمة) على أنه ((ذلك الاقتصاد الذي يضم أنشطة اقتصادية غير قانونية ومحظورة وغير مسجلة لدى الدولة في حسابات الدخل القومي وذلك بسبب طبيعة تلك الأنشطة التي لا تسمح بالتسجيل الرسمي والتي تترك آثاراً ضارة بالاقتصاد الوطني))(٢) .أما مايخص (الاقتصاد غير المنظم) والذي يحضى بجانب كبير من الأهمية إذ جاء في تقرير بعثة العمالة الشاملة التي أرسلتها منظمة العمل الدولية الى (كينيا) عام (1972) ، إن هناك أعداداً كبيرة من العاملين الذين يمارسون أنشطة وأعمالا شاقة دون أن يلقى عملهم الاعتراف أو التسجيل أو الحماية أو التنظيم من قبل الدولة(٣) .ويعرفه مكتب العمل الدولي في التقرير المقدم الى مؤتمر العمل الدولي سنة (1991) ، بعنوان (مأزق القطاع غير المنظم) والذي أشار فيه على انه ((تلك الوحدات الصغيرة جدا ، التي تنتج وتوزع السلع والخدمات ، و تتألف أساسا من منتجين صغار مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية وبعضهم يستخدمون كذلك عمل الأسرة أو عدداً قليلاً من العمال باجر أو التلاميذ الصناعيين))(٤) ومن جهتها تعرفه منظمة العمل الدولية بأنه ((تلك الوحدات الأقتصادية التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات المتعارفة لتوليد الدخل والعمالة للأشخاص المعنيين ، والتي تعمل بدرجة متدنية من التنظيم مع عدم فصل الملكية عن العمل والإدارة كعوامل أساسية للإنتاج

(١)حيان سلمان : مصدر سابق ، ص٢.

(٢) محمد كنفوش : الاقتصاد الخفي و آثاره على التنمية المستديمة ، رسالة ماجستير ، جامعة البليدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، الجزائر ،٢٠٠٥، ص٤.

(٣) عبد القادر النيال : القطاع غير المنظم في سوريا ودوره في الحياة الاقتصادية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ع ٣٣/٣٢ ، سوريا ، ٢٠٠٤ ، ص١٣٠.

(٤) محمد مطيع مؤيد : ورشة عمل حول دور النقابات في حماية حقوق العمل في إطار الاقتصاد غير المنظم ، دمشق ،٢٠٠٦ ،ص٣.

ويغيب عنها التسجيل لدى الدوائر الرسمية))(١) .

وتجدر الإشارة الى انه قد طرحت مسميات كثيرة لهذا الاقتصاد منها الاقتصاد التحتي (underground Economy) والاقتصاد غير المرئي (Vinob served economy) والاقتصاد الثاني (Second Economy) واقتصاد الظل (Shadow Economy) والأقتصاد الموازي (paralleled Economy) والأقتصاد غير النظامي(unofficial Economy) والأقتصاد الخفي (Hidden Economy) وغيرها من المسميات[٢] . وتجدر الإشارة الى أنه كان في الماضي يتم استخدام مفهوم (القطاع) بدلا من تسمية (الأقتصاد) إلا أن مفهوم (القطاع) قد انتقد كثيرا ، إذ يوحي بوجود قطاعين منفصلين تماما ولا يوجد أي علاقة بينهما على العكس تماما مما موجود في الواقع [٣]. وقد بدأت منظمة العمل الدولية باستعمال مفهوم (الاقتصاد) بدلا من تسمية (القطاع) منذ عام (2002) ، إذ أدرج تحت البند الخاص بالعمل اللائق والاقتصاد غير المنظم الذي تمت مناقشته في الدورة التسعين لمؤتمر العمل الدولي[٤] .

ثانيا : أسباب نشوء وتزايد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

يمكن إجمالا إرجاع عوامل نمو وتطور نشوء الاقتصاد غير الرسمي في أي مجتمع الى مجموعة متداخلة من العوامل سواء تلك الخاصة بتعقيدات النظم الإدارية التي تحكم الأنشطة الاقتصادية أم تلك المتعلقة بطبيعة القوانين والاقتصاد[1]. وكما يأتي :-

١- عجز الاقتصاد الوطني عن خلق فرص عمل تستدعي القوى العاملة عموماً والخرجين خصوصاً التي تدخل سوق العمل للمرة الأولى في الاقتصاد الرسمي مما اضطر النسبة الأكبر منها الى ان تبحث عن فرص عمل خارج الاقتصاد الرسمي وهو مايشكل نقطة مهمه للاقتصاد غير الرسمي في امتصاص جزء من البطالة.

المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية : دراسة حول القطاع غير المنظم ، صنعاء ، اليمن ، ٢٠٠٤ ، ص٤.
ميادة صلاح الدين تاج الدين: عمليات غسيل الاموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص٥.
(٣) محمد كنفوش : مصدر سابق ، ص٦.
(٤) محمد مطبع مؤيد : مصدر سابق ، ص٨.
(١) وائل نورة : الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الخاصة ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، القاهرة، مصر،ع ١٤ ، ٢٠٠٦ ،ص٢.

٢- انخفاض مستوى الدخل ، إذ يعد انخفاض مستوى الدخل احد أهم الأسباب التي أدت الى نشأة ونمو الأقتصاد غير الرسمي خصوصا اذا ما اتسمت دخول الأفراد بالجمود لمدة طويلة مع الارتفاع في المستوى العام للأسعار مما أدى الى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد إذ يجد الأفراد أنفسهم مضطرين للعمل في الاقتصاد غير الرسمي ، حتى يتمكنوا من الحفاظ على مستوى معيشتهم وقد يدفعهم ذلك الى تخفيض معدل استهلاكهم بنسب اقل من معدل انخفاض دخلهم الحقيقي[٢].

٣- أعباء الاشتراك في النظام الضريبي والضمان الاجتماعي ، إذ تبين في جميع الدراسات النظرية والتطبيقية تقريبا ان أعباء الاشتراك في النظام الضريبي وفي الضمان الاجتماعي تعد أحد الأسباب الرئيسة لوجود الاقتصاد غير الرسمي ولأن الضرائب تؤثر في خيارات (العمل – الفراغ) وتحفز أيضا جانب العرف في الاقتصاد غير الرسمي ، فان تشويه العبء الضريبي الكلي يعد مبعث قلق رئيسي للاقتصاديين . فكلما كان الفرق بين الكلفة الإجمالية للعمل في الاقتصاد الرسمي وبين الإيرادات من العمل (المتبقية بعد خصم الضريبة) اكبر كان الحافز أعظم لتجنب هذا الفرق وللعمل في الاقتصاد غير الرسمي ، ولان هذا الفرق يعتمد على نطاق واسع على عبء مدفوعات الضمان الاجتماعي والعبء الضريبي الكلي فإنها تعد سمات أساسية لوجود الاقتصاد غير الرسمي وزيادة حجمه [٣].

٤- الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية ، إذ تعد الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية المفروضة من قبل المؤسسات الحكومية على ممارسة النشاط الاقتصادي وضعف التوثيق الرسمي لكثير من النشاطات في الاقتصاد القومي كان احد العوامل لنشوء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، وقد بينت بعض الدراسات التي اجريت في هذا الشأن ان المغالاة في فرض القيود الحكومية على الإنتاج او على الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، سواء أكان ذلك من اجل تحقيق أهداف اقتصادية أم اجتماعية أمر من شأنه ان يشجع الأفراد والشركات على التحايل

(٢)محمد مطبع مؤيد : مصدر سابق ص٩.

(٣) أسامة الجيلاني علي: مصدر سابق ، ص٦.

والبحث عن ثغرات بهدف الحصول على ميزات تنافسية عن طريق تجنب هذه القيود وممارسة أنشطة خفية يتم من خلالها تحقيق دخول غير اعتيادية[1] . إن ازدياد التعقيدات الإدارية يؤدي الى لجوء المتعاملين الى الأبواب الخلفية ، او ما يسمى بالسوق السوداء فالحكومات تضع التعقيدات الإدارية مثلا في سبيل الحصول على الإجازات او التصريحات التي تؤدي الى ظهور طائفة من المستفيدين يقومون بإعطاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على إكراميات او عمولات او رشاوى ، وبشكل عام كلما زاد ضبط الاقتصاد زادت الضغوط الداخلية لمحاولة الالتفاف على اللوائح ومن خلال ذلك تنشا أنشطة مختلفة لايمكن مراقبتها وهي تبطل الى حد ما أهداف تلك اللوائح.

٥- قلة درجة المهارات والكفاءات الفنية المكتسبة والمستوى التعليمي لدى شريحة واسعة من السكان يرغم هذه الأخيرة الى الانخراط في أعمال لا تستدعي خبرة واسعة ودرجة عالية من التعليم والتأهيل[2].

٦- ارتفاع ظاهرة البطالة والبطالة المقنعة والناقصة والتي يقصد بها (معدل عمالة الإفراد الذين يؤدون عملا مدفوع الأجر أو يعملون لحسابهم الخاص سواء أكانوا موجودين في العمل أم متغيبين عنه، والذين يشتغلون ساعات عمل يومي تقل عن معدلات الاشتغال العادية (35) ساعة أسبوعيا،أو الإفراد الذين يعملون ولكنهم يستلمون دخول قليله مقارنة بمستوى العمل المبذول،او الإفراد الذين يعملون بأعمال لاتتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والتقنية)[3] لعدم المواءمة بين طبيعة الانظمة التعليمية وسوق العمل. مما يضطرهم الى الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي ، كما أن وجود البطالة المقنعة يخلق لدى العاملين شعوراً بضعف طاقاتهم وإنتاجياتهم فيدفعهم ذلك الى البحث عن فرص عمل أخرى للعمل الإضافي[4] .

(١) أسامة الجيلاني علي، مصدر سابق، ص٧.
(٢)المكتب الاستشاري في كلية دهوك : واقع الاقتصاد العراقي مع الإشارة إلى القطاع الموازي ، مطبعة هاوار ، دهوك ، العراق ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص٧٧.
(٣) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي: مسح الأحوال المعيشية في العراق،التقرير التحليلي،الجزء الثاني،العراق،٢٠٠٤، ص ١١٨.
(٤) سالم محمد عبود : ظاهر غسيل الأموال مع إشارة خاصة للعراق ، دار المرتضى للطباعة جامعة بغداد ، العراق ،٢٠٠٥ ،ص٥٧.

٧- الفساد المالي والإداري واستخدام الوظائف العامة كوسيلة للاستغلال والحصول على المنح والقروض او من خلال إرساء العطاءات على جهات معينة مقابل الاستفادة بنسب معينة(١) . ويظهر الفساد بأوجه عدة منها (العمولات ، الرشاوى ، التهرب الضريبي ، تهريب الاموال ، الغش الكمركي ، والغذائي والتجاري والصناعي ، الوساطة أو المحسوبية) وهذه كلها تفتح الباب أمام الأفراد للدخول في الاقتصاد غير الرسمي(٢) .

٨- دور المشروعات الصغيرة ، تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً لا يستهان به في نمو الاقتصاد غير الرسمي ، بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل الى إجراء معظم معاملاتها باستخدام النقود السائلة مما يساعد في تسهيل عملية التهريب الضريبي ، ولذلك فأن أي محاولة لتطبيق نظام ضريبي محكم يترتب عليه إفلاس العديد من المشروعات الصغيرة لان العديد من هذه المشروعات تعمل في الاقتصاد غير الرسمي(٣).

٩- العولمة ، إن تحرير أسواق رأس المال وحركة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ، ونواحي التقدم في تكنولوجيا المعلومات وانخفاض تكلفة النقل هي كلها أحوال تجعل التدفقات أسهل وأسرع واقل تعقيدا ليس بالنسبة للمعرفة فقط ، بل كذلك الى تطور الأساليب والأدوات من اجل ممارسة أنشطة غير مشروعة كغسل الأموال وتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة والبشر وغيرها ، الامر الذي يؤدي الى خلق تفاوت طبقي بين فئات المجتمع من شانه ان يدفع الى الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي

١٠- ندرة السلع ، تعاني الدول الفقيرة من انتشار الاقتصاد غير الرسمي إذ تعاني من نقص في عرض بعض السلع الاستهلاكية والرأسمالية والتي تمتاز بكونها أساسية للمجتمع والذي يفترض ان تكون في متناول الجميع ، والتي قد تتعرض للتلاعب بها وإعادة بيعها بصورة غير قانونية ، مما يتولد عنها الحصول على أموال غير مشروعة (٤).

١١- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد عامل من شانه أن يودي الي زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي فالاضطرابات السياسية والاقتصادية تشكل حافزا قويا في تزايد الأنشطة الإجرامية كالتهريب والسرقات والفساد وغيرها من أنشطة الاقتصاد الاسود ، كما أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي والمتمثلة بجانب الاقتصاد غير المنظم تنشط في حالات الركود الاقتصادي بسبب قلة فرص العمل الرسمية .

---

(١) إسماعيل ياسين : أثر الفساد الإداري : السلوك المعني والنمو الاقتصادي ، مجلة القادسية ، تصدر عن جامعة القادسية ، م١ ،ع٨ ، ٢٠٠٥ ، ص٩٨.
(٢) أسامة الجيلاني علي: مصدر سابق ، ص٨.
(٣) ميادة صلاح الدين تاج الدين : مصدر سابق ، ص١٢.
(٤) المصدر نفسه ، ص١٣.

ثالثا: خصائص الاقتصاد غير الرسمي

وفقا لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي يمكن ان نستنتج ان وحدات التشغيل في هذا الاقتصاد تنتشر في جميع أنحاء العالم وجميع المناطق وتشمل جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية من صناعة وتجارة وخدمات وغير ذلك و تتشعب الى فروع كثيرة ومتنوعة على ان تكون الغلبة في تكوينها النوعي للتجارة والخدمات ، وذلك نتيجة مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد غير الرسمي ومنها(1) :-

١ - **عدم التنظيم** : يتضح من خلال التسمية ان هذا الاقتصاد غالبا ما يتسم بعدم الالتزام بالقيود القانونية (الرسمية) والتنظيمية من حيث تنظيم العمل ونمط الإنتاج والتسويق وتشغيل مختلف القوى العاملة بما فيها الأطفال دون الحصول على تراخيص لمزاولة النشاط .

٢ - **المرونة** : يتسم الاقتصاد غير الرسمي بالمرونة وسرعة الانتشار في مختلف المناطق الحضرية والريفية في البلد الواحد نتيجة عدم خضوعه لأية ضوابط بما فيها علامات و أوقات العمل والأجور والتسويق فبالنسبة لعلاقات العمل فهي غالبا ما تكون غير ثابتة او منتظمة او غير محررة نظرا لطبيعة العمل ونوع العمالة التي تكون في الغالب ضمن الأسرة او ا لجيران او الأصدقاء .

٣ - **سهولة الدخول الى سوق العمل** : يتسم الاقتصاد غير الرسمي بسهولة الدخول في نشاطاته المختلفة ، مثال تجارة المفرد والتجارة المتنقلة وبالتالي يتيح الفرصة أمام العمال في بداية حياتهم المهنية او عند التقاعد او التسريح فالدخول في هذا الاقتصاد لا يتطلب الكثير من الإمكانات المادية والمهنية .

(١) انظر :-

- محمد مطيع مؤيد : مصدر سابق ، ص١٢-١٥.

- www.worldbank.org\eapsocial\sector\poverty\povcwp3.html,2002,P. 75 .

- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية : مصدر سابق ، ص١٣.

٤ـ صغر حجم الوحدات وقلة عدد العمال : غالبا ما يكون العمل في الاقتصاد غير الرسمي ضمن وحدات صغيرة الحجم أو متناهية الصغر أو غير موجود أصلا مثل حالة الباعة المتجولين وماسحي الأحذية ، مع وجود أو عدم وجود مكان محدد لممارسة النشاط ، وفيما يتعلق بعدد العمال في وحدات الاقتصاد غير الرسمي ، فقد حددت دراسة لمنظمة العمل الدولية في عام (2003)أن(62%) من وحدات الاقتصاد غير الرسمي تستخدم اقل من (5) أشخاص و (33%) تستخدم ما بين(5 – 10) أشخاص ، وفقط (5%) منها تستخدم أكثر من (10) أشخاص .

٥ـ تشغيل النساء والأطفال : يشكل الاقتصاد غير الرسمي ملاذا خصبا لتشغيل النساء والأحداث ولاسيما في قطاعات النسيج والملابس الجاهزة والأعمال في المنازل .. الخ .

٦ـ انخفاض كلفة فرص العمل : تختلف فرص العمل الواحدة في الاقتصاد غير الرسمي من بلد لآخر ، ولكنها كثيراً ما تكون أقل من الكلف المماثلة في الاقتصاد الرسمي .

٧ـ انخفاض مستوى التمويل : تتسم الوحدات في الاقتصاد غير الرسمي في الغالب بقدرات مالية ضعيفة ، فهي تعتمد على رأس مال صغير أو عدم القدرة على الاقتراض والاعتماد على الإمكانات الذاتية والجهد البشري .

٨ـ استخدام التكنولوجيا : يختلف نوع التكنولوجيا المستخدمة في الاقتصاد غير الرسمي بحسب طبيعة النشاط المستخدم لهذه التكنولوجيا ، فبعض الأنشطة كالورش الصغيرة والوحدات المتناهية في الصغر تتسم باستخدام متدني للتكنولوجيا أو تكون معدومة ، على الرغم من ظهور بعض الأنشطة التي تستخدم شبكات الاتصال الحديثة واستخدام الحاسوب والبرمجة إلا إنها ما تزال محدودة الأثر ، في حين تظهر بعض الأنشطة خصوصا غير القانونية(المحظورة) منها كغسل الأموال والمخدرات والتهريب والسرقات الالكترونية ، باستخدام تكنولوجيا حديثة ومتطورة لتبقيها خارج المراقبة من قبل الحكومة .

٩- مستوى المهارة : قد نجد وحدات ضمن الاقتصاد غير الرسمي يعمل فيها من ذوي المهارات والتعليم الرفيع كما في بعض الأنشطة غير القانونية(المحظورة) في حين ان الغالبية تسودها الأمية وتدني المهارة والكفاءة والتي يمكن اكتسابها أثناء العمل .

١٠- الدخول المتحصل عليها : تعتمد الدخول التي يحصل عليها العاملون في الاقتصاد غير الرسمي على نوع النشاط الذي يمارسونه ، فالأجور تكون قليلة ومتدنية فيما يخص الأنشطة غير الرسمية القانونية(غير المحظورة) الصغيرة كالورش البسيطة والحرف المنزلية الصغيرة والباعة المتجولين ، في حين إنها تكون مرتفعة في بعض الأنشطة كما في حالة محترفي غسل الأموال ومحترفي السرقات والمهربين بسبب اختلاف درجة الخطورة في هذه الأنشطة[1] .

رابعاً : أنشطة الاقتصاد غير الرسمي

يضم الاقتصاد غير الرسمي نوعين من الانشطة ، أحدهما قانوني أي غير محظور ولكنه غير مسجل ، والأخر غير قانوني محظور وغير مسجل في سجلات الحسابات القومية.

وتتمثل الانشطة القانونية المشروعة غير المسجلة وغير المحظورة بأنشطة الأسر المنتجة في الريف غير المسجلة ، والخدمات التي يتبادلها الأفراد فيما بينهم دون أن يصاحبها مقابل نقدي اي تتم وفق أسلوب المقايضة ، والباعة المتجولون والمشروعات التجارية والصناعية بدون ترخيص قانوني .... الخ .

اما الأنشطة غير القانونية غير المشروعة المحظورة والغير مسجلة فتتمثل بعمليات غسل الأموال والأتجار بالمخدرات والبشر والرشوة والفساد الاداري والتهرب الضريبي والغش والاحتيال .... الخ .[٢]

(1) International Labour Office (ILO): woman and men in the informal economy , employment sector , Geneva , 2004, P.12.

(٢) انظر :-

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES): مصدر سابق ، ص٦٠.

- سالم محمد عبود : مصدر سابق ، ص ٥٦-٦٢.

خامساً : طبيعة الاقتصاد غير الرسمي في العراق

بدأ الاهتمام بهذا الموضوع منذ مدة ليست بالطويلة، فالأقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد العراقي جدير بالأهتمام، فهو يشغل حيزا نسبيا كبيرا في الناتج المحلي الاجمالي، كما يعمل في إطاره نسبة كبيرة من المشتغلين لحسابهم او لحساب الغير، وقبل أن ندخل في عملية قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق يجب أن نميز بين ثلاث شرائح في الاقتصاد غير الرسمي :

الشريحة الاولى :- هي الانشطة الهامشية او الطفيلية في قطاع الخدمات الانتاجية مثل الباعه المتجولين وماسحي الاحذية وبائعي الصحف والحمالين وسائقي السيارات .... الخ.وتتم ممارسة هذه الانشطة بصفة مؤقتة او دائمة بما يكفل الحد الأدنى لتكلفة المعيشة.

الشريحة الثانية :- تتضمن الأنشطة الانتاجية الصغيرة التي يمكن بتأهيلها ودعمها أن تصبح نقطة انطلاق لأعمال اكبر واكثر إنتاجية كالمهن الحرفية مثل الميكانيكي والكهربائي وأصحاب ورش النجارة والحدادة والصناعات الجلدية او النسيجية ..... الخ وتمثل الشريحتين الاولى والثانية جانب الاقتصاد غير المنظم من الاقتصاد غير الرسمي [١].

الشريحة الثالثة :-التي تدخل فيها أنشطة السرقات والتهريب وغسل الاموال والتجارة غير المشروعة وعمليات النصب والاحتيال والارهاب والفساد بأنواعه..... الخ.والتي تمثل جانب الاقتصاد الاسود (الجريمة) من الاقتصاد غير الرسمي.
وتمثل الشريحتان الاولى والثانية عناصراً للتنمية الحركية الجيدة، والتي يمكن بتطويرها أن تصبح صناعات مفيدة للأقتصاد الوطني.بينما تمثل الشريحة الثالثة عنصراً من عناصر زعزعة الاقتصاد وعدم الاستقرار والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

أما الاسباب التي أدت الى تنامي وتعاظم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد العراقي فهي[٢]:-

١- الاختلال الهيكلي في سوق العمل بين عرض الأيدي العاملة والطلب عليها، وهو يتمثل في ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب عنصر العمل، مما يؤدي الى دخول اعداد متزايدة من الأفراد للقطاعات والانشطة غير الرسمية كوسيلة لمواجهة أعباء المعيشة.

(١) المكتب الاستشاري في كلية دهوك : مصدر سابق،ص ٧٣.

(٢) المصدر نفسه : ص٧٤.

٢- الاختلال الهيكلي في الناتج المحلي الاجمالي، ويظهر حين يسبق النمو في قطاعات التوزيع والخدمات معدلات النمو في قطاعات الانتاج السلعي،فأتساع قطاع الخدمات دون توافر جهاز إنتاجي متطور ومرن معناه توليد دخول نقدية اضافية يعجز الجهاز الانتاجي الداخلي عن ملاحقة احتياجاتها لقصور الطاقة الانتاجية او قلة الاستثمارات او ضعف انتاجيتها مما يهيء المناخ المناسب لنمو الضغوط التضخمية وهذا بدوره يؤدي الى تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية الامر الذي يترتب عليه زيادة تكاليف المعيشة ممايدفع محدودي الدخل بل ومتوسطي الدخل ايضا الى البحث عن اعمال إضافية بشكل غير رسمي وهو السبب الرئيس في ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد العراقي.

٣- الاختلال في عجز الموازنة العامة للدولة، اي الاختلال بين الايرادات العامة والنفقات العامة بسبب فلسفة الدولة في مايتعلق بدعم كل من المشتقات النفطية والبطاقة التموينية وهي بدورها تثبط الاستثمار في القطاع الخاص لأنها لاتعكس الكلفة الحقيقية وبالوقت نفسه لاتوفر العرض الكلي من خلال هذا الدعم اي بمعنى انها تمارس العمل الغير الرسمي مما شجع في ظهور السوق السوداء ناهيك عن الفساد الاداري نتيجة هذا الدعم الذي ينصب في تشجيع الاقتصاد غير الرسمي على الظهور والنمو.

٤- يتمثل الاختلال الرابع في البيئة القانونية والتنظيمية للنشاط الخاص، فالمنشآت بوجه عام تتأثر بالقوانين واللوائح المنظمة لأنشطتها، إذ تواجه العديد من المتطلبات القانونية والتنظيمية.وفي الحقيقة أن قرار المنشأة بأن تظل صغيرة و غير رسمية يعتمد على الموازنة بين تكاليف الالتزام بالنظم واللوائح من جهة والمزايا التي تعود على المنشأة نتيجة لهذا الالتزام من جهة اخرى.

٥- الدور الذي تؤديه العوامل الاجتماعية والادارية والسياسية والاقتصادية في اتساع دائرة الاقتصاد غير الرسمي. فألاقتصاد غير الرسمي ينحو الى ان يكون كبير الحجم حينما تنتعش الاضطرابات السياسية والاقتصادية وعندما يسود عدم التنظيم في مؤسسات الاقتصاد واسواقه النقدية والمالية.

٦- الفجوة التكنولوجية التي يعاني منها العراق ولاسيما منشآت الاعمال في القطاع الخاص وارتفاع التكاليف الانتاجية بسبب اشتداد حدة التضخم المحلي مقارنة بمثيلة في الدول الأخرى الشريكة تجاريا للعراق وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار كل ذلك قاد الى ارتفاع متوسط كلفة الوحدة الواحدة المنتجة في هذه المنشآت وبالتالي تدهور القابلية التنافسية للمنتجات المصنوعة محليا مقارنة بمثيلاتها المنتجة في الخارج وهذا يعد سببا مهماً في عزوف العديد من رجال الاعمال من الاستمرار في الانتاج وغلق العديد من المصانع والخروج من السوق، ولم يكن امام شريحة واسعة من العاملين في هذه المنشآت سوى التوجة الى اعمال وأوجه نشاط محدودة رأس المال وذات قدرات انتاجية صغيرة يجد فيها الفرد استمرارية لذاته ويواصل من خلالها ممارسة خبراته المكتسبة عمليا والتي تدخل ضمن إطار الاقتصاد غير الرسمي.

٧- انخفاض درجة المهارات والكفاءات الفنية المكتسبة والمستوى التعليمي البسيط لدى شريحة واسعة من السكان يرغم الاخيرة الى الانخراط في اعمال لاتستدعي خبرة واسعة ودرجة عالية من التعليم والتأهيل.واذا اضفنا الى ذلك البيئة السياسية والامنية غير المواتية التي تهيمن على الحياة العامة في العراق يصبح من الطبيعي أن يبحث الافراد عن ملاذ يؤمن لهم معيشتهم باقل مقدار من المال.

يظهر من ذلك إن الاختلالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ساهمت وبشكل كبير في تفاقم مشكلة الاقتصاد غير الرسمي في العراق بالشكل الذي جعل منه يشكل حلقة كبيرة من الاقتصاد يعتمد عليه العديد من الافراد

سادساً : قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق

سنحاول من خلال هذه الفقرة قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق وللمدة من (١٩٧٧-٢٠٠٥).

١- اختيار الأنموذج

سيتم قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق على وفق طريقة النسبة الثابتة.

تفترض هذه الطريقة أن هناك نسبة نقدية للعملات الى الودائع تحت الطلب هذه النسبة يمكن ان تظل ثابتة فيما لو لم يتواجد الاقتصاد غير الرسمي. وتفترض ايضاً أن هناك مدة ذهبية (GOLDEN PERIOD) في الماضي يكون فيها الاقتصاد غير الرسمي اقل من باقي السنوات ووفقا لهذا المنهج، يتم اختيار المدة الذهبية وتقدر نسبتها النقدية، وتقارن بالنسبة السائدة في المدة محل القياس، فاذا كانت النسبة في هذه المدة اعلى يفترض ان الزيادة في العملة ترجع الى وجود الاقتصاد غير الرسمي. إن سبب اختيارنا لهذه الطريقة بالذات يعود للأسباب الاتية :-

(١) أن احد الافتراضات الاساسية لمنهج النسبة الثابتة هو ان معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام العملة. وينطبق هذا الافتراض كثيرا على واقع الاقتصاد العراقي. إذ الاجور المستمدة عن العمل في الاقتصاد غير الرسمي واتعاب المهنين والحرفين وغيرها وكذلك التدفقات الناتجة عن الانشطة غير المشروعة كغسل الاموال والرشوة والتهريب وغيرها كلها تتم باستخدام العملة.

(٢) صعوبة قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق بواسطة الطرق الاخرى كونها تحتاج الى بيانات يتعذر الحصول عليها في الاقتصاد العراقي .

٢- توصيف الأنموذج

أن الأنموذج العام لهذه الطريقة يمكن التوصل اليه بدلالة الدخل غير المعلن من اجمالي الدخل القومي بعده متغيراً داخلياً يتحدد داخل الأنموذج .

ولنفترض ان :-

الدخل القومي المعلن ---------------- Yf

الدخل غير المعلن ------------------ Yh

صافي العمله في التداول ------------ C

الودائع الجارية --------------------- D

نسبة العملة (C) الى الطلب على الودائع (الودائع الجارية) في الاقتصاد الرسمي --------- Kf

نسبة العملة للطلب على الودائع في الاقتصاد غير الرسمي ----------- Kh

سرعة تداول الدخل في الاقتصاد غير الرسمي ---------------------- vh

سرعة تداول الدخل في الاقتصاد الرسمي ------------------------- Vf

ويشير الرمزان (h) الى الاقتصاد غير الرسمي و(f) الى لاقتصاد الرسمي على التوالي.

$C = cf+ch$ -------------------(1)

$D = Dh+Df$ -----------------(2)

$Kf = Cf/Df$ ------------------(3)

$Kh = Ch/Dh$ --------------(4)

$Vf = Yf/(Cf+Df)$ -----------(5)

$Vh = Yh/(Ch+Dh)$ ---------(6)

$Z = Vf/Vh$ -------------------(7)

إذ (Z)هي النسبة بين سرعة الدخل النقدي في الاقتصاد الرسمي وسرعة الدخل في الاقتصاد غير الرسمي. ولتحديد قيمة الدخل غير المعلن كمؤشر للاقتصاد غير الرسمي يجب ان تعاد صياغة المعادلة (٦) بدلالة متغيرات الدخل الرسمي.

$Yh = 1/Z^* Yf(Kh+1) (C-Kf *D)/(Kf+1)(Kh^*D-C)$ ------------------ (8)

وتعبر المعادلة عن الاقتصاد غير الرسمي بدلالة الدخل غير المعلن باعتباره دالة للمتغيرات

Yf,C,D

ولتطبيق المعادلة لابد من افتراض :-

(١) ان العملة هي الوسيط الوحيد للتبادل في الاقتصاد غير الرسمي، ويعني ذلك ان

(مالانهايه =Kh)،(Dh = 0) اذ لاتستخدم الشيكات (الصكوك) في معاملات الاقتصاد غير الرسمي.

(٢) ان نسبة العملة الى الودائع تحت الطلب تظل ثابتة عبر الزمن باستثناء التغيرات التي تعتريها نتيجة لوجود الاقتصاد غير الرسمي ويعني ذلك ان (Kf) تظل ثابتة عبر الزمن.

(٣) ان قيمة الدخل الناتج من وحدة العملة المتعامل بها في الاقتصاد الرسمي هي ذات القيمة الناتجة من وحدة العملة في الاقتصاد غير الرسمي ويعني ذلك ان سرعة تداول الدخل في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي متماثلة.

ومعنى ذلك ان $Z=1$

ومع مراعاة تلك الافتراضات، يصبح حجم الاقتصاد غير الرسمي على وفق المعادلة (٧) على النحو الاتي :-

$Yh = Yf *(C-Kf^*D)/(Kf+1)^*C$ ---------------------------------- (9)

وقد تم اختيار (١٩٧٧) سنة اساس كي تكون مدة ذهبية إذ كان فيها أقل أقتصاد غير رسمي.(١)

(١) عاطف وليم اندراوس : الاقتصاد الظلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الاسكندرية، ٢٠٠٥ ص ٨٧.

٣- **مصادر البيانات :** تم اعتماد سلسلة زمنية تبدأ من عام (١٩٧٧) وتنتهي عام (٢٠٠٥) ومن مصادر اهمها :-

(١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية

(٢) وزارة المالية العراقية

(٣) نشرات البنك المركزي العراقي

والبيانات المطلوبة هي :-

- صافي العملة في التداول

- الودائع الجارية

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

- الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية .

ووفقا للمعادلة (٩) تم التوصل الى النتائج الاتية وكما هو موضح في الجدول (2)

جدول رقم (١)

معدلات النمو المركبة للاقتصاد الرسمي وغير الرسمي في العراق للمدة من ١٩٧٧-٢٠٠٥%

المدة	معدل النمو المركب للاقتصاد غير الرسمي %	معدل النمو المركب للاقتصاد الرسمي %
١٩٧٧-١٩٧٩	١١٤.٤٣	١٥.٣٢٥
١٩٨٠-١٩٨٩	٢.٦٥	٢.٨٧
١٩٩٠-١٩٩٩	١٢١.١٦	١٢٣.٦٨
٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٢.٨٦	٧.٨٦

- المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٢)

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها في الجدول (2) فيما يتعلق بحجم الاقتصاد غير الرسمي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق. ولغرض التحليل سيتم تقسيم الجدول الى اربعة مدد زمنية هي (عقد السبعينات والثمانينات والتسعينات و النصف الاول من العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين)

١-**عقد السبعينات :** يتضح من هذه المدة أن هناك تزايداً في حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق، اذ بلغ عام (١٩٧٧) مايقارب (٥٤.٥٧) مليون دينار وأصبح (١٤٦.٩٥) مليون دينار عام (١٩٧٨) ، ثم أستمر في الارتفاع الى ان وصل الى (٥٥٠.٦٥) مليون دينار عام (١٩٧٩)، وتراوحت نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى GDP خلال مدة السبعينات بين (١.٩%-١١.٣%). وبحساب معدل النمو المركب للأقتصاد غير الرسمي لهذه المدة وجد انه كان (١١٤,٤٣%) بينما كان معدل النمو المركب للأقتصاد الرسمي خلال هذه المدة (١٥.٣٢٥%) وهذا يدل على أن نمو الاقتصاد غير الرسمي كان اكبر من معدل نمو الاقتصاد الرسمي خلال

المدة المدروسة .ومن خلال النسب المذكورة أنفاً، نجد أن حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من GDP في عقد السبعينات جاءت متباينه ، فبعد أن كانت (١.٩%)عام (١٩٧٧)،ارتفعت لتصل الى (١١.٣%) عام (١٩٧٩).

أن هذا التباين في النتائج له مايبرره ويفسره من خلال تتبع الوضع الاقتصادي في العراق خلال تلك المدة ،إذ اتسمت هذه المدة بحصول العراق على موارد ماليه كبيرة نتيجة ارتفاع اسعار النفط ونجاح عملية التأميم عام (١٩٧٢). وهذا أنعكس بدوره على زيادة الإيرادات العامة نتيجة لزيادة العائدات النفطية، فضلاً عن الزيادة الواضحة في عرض النقد نتيجة لعملية التأميم ، مما أنعكس ذلك على معدلات الدخل الفردي ، إذ سجلت معدلات الدخل الفردي ارتفاعا ملحوظا خلال هذه المدة إذ ارتفع معدل الدخل الفردي من (٣٤٩) دينار عام (١٩٧٥) الى (١١٦١) دينار عام (١٩٧٩)[1]. وهذا أدى بدوره الى ارتفاع الطلب العام للأفراد مع تقييد الاستيراد لأسباب سياسية تتعلق بالطابع العام للدولة ولكون النظام شمولي حاول الاعتماد على نفسه في توفير السلع والخدمات في تلك المدة.الامر الذي دفع الافراد لسد النقص الحاصل في المعروض المحلي بالتوجه الى السوق السوداء وغير المنظمة لسد احتياجاتهم الخاصة.مما أدى الى أتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي في هذه المدة كنسبة من GDP والتي وصلت ذروتها عام (١٩٧٩) إذ كانت النسبة (١١.٣%) وهي نسبة كبيرة مقارنة بسنة (١٩٧٧) اذ كانت النسبة (١.٩%).

٢- عقد الثمانينات : أتسمت هذه المدة بأرتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة لعقد السبعينات. وكما يظهر من خلال الجدول(١) أن هناك ارتفاعا ملموسا شهده الاقتصاد غير الرسمي، اذ كان (١٤١٢.٧٨)مليون دينار عام ١٩٨٠ ووصل الى(١٧٩٣.١٢)مليون دينار عام (١٩٨٩).وتراوحت نسبته الى GDP بين (١٠.٧%- ٢٢.٨%) في هذه المدة.وكان معدل النمو المركب للاقتصاد غير الرسمي خلال هذه المدة هو (٢.٦٥%) بينما كان معدل النمو المركب للأقتصاد الرسمي (٢.٨٧%). وهذا الارتفاع في حجم الاقتصاد غير الرسمي جاء نتيجة ظروف أقتصادية وسياسية وأجتماعية جعلت الاقتصاد غير الرسمي يشكل حيزا كبيرا من الاقتصاد العراقي .

١- نبيل جعفر عبد الرضا: الاقتصاد العراقي في مرحلة مابعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية،العراق،ط١، ٢٠٠٨، ص ٧.

فسبب الحرب العراقية الايرانية خلال هذه المدة وما خلفته من أثار سلبية على الوضع الاقتصادي والمعاشي للفرد العراقي وتدمير للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية كان السبب الرئيس في زيادة واتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي. إذ نتيجة لهذه الحرب انخفضت إيرادات النفط من (٢٦.١) مليار دولار عام (١٩٨١) الى (١٠.٤) مليار دولار عام (١٩٨٩) فضلاً عن ارتفاع الانفاق العسكري من (٣.١) مليار دولار عام (١٩٧٥) الى (٢٥.٩) مليار دولار عام (١٩٨٤) وتحول جزء كبير من اليد العاملة في القطاع الصناعي الى العمل في القطاع العسكري ، ان هذه العوامل أدت الى خفض المعروض المحلي ناهيك عن انخفاض حجم الاستيرادات نتيجة الحرب مع زيادة الطلب المحلي وتراجع متوسط دخل الفرد الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام (١٩٨٨) خلال سنوات الحرب من (٢٨٦٨) دينار عام (١٩٨٠) الى (١٧٧٧) دينار عام (١٩٨٩) أذ ساهم في زيادة رقعة الاقتصاد غير الرسمي[1].

إذ بعد انتهاء الحرب وبسبب التدمير الذي اصاب في البنى التحتية اضطر المواطنين للعمل في الاقتصاد غير الرسمي لتعذر قطاعات الدولة عن استقبالهم اما بسبب توقف هذه القطاعات او محدودية طاقتها الاستيعابية وبسبب ذلك وصلت نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى GDP (٢٨.٩%) عام (١٩٨٨). فضلاً عن ذلك فقد ارتفع معدل العمالة الوافدة الى العراق خلال تلك المدة اذ توجة اغلبها الى العمل في السوق السوداء او بشكل عماله غير منظمة. كما ان الاختلال الهيكلي الذي اصاب هيكل القوى العاملة وانخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في GDP بسبب الهجرة الداخلية التي حدثت من الريف للمدينة بحثا عن فرص عمل افضل.اذ انخفضت من (٦٥.١٧%) عام (١٩٦٠) الى (٣١.٦٩%) عام (١٩٨٩). وهو ما أنعكس في توسع حجم السوق السوداء والعمالة غير المنظمة وزيادة حجم المتعاملين فيها، ويبدو ذلك واضحا عام (١٩٨٨) فقد ساهمت هذه العوامل المذكورة وبشكل كبير في زيادة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي[2]

(١) الجهاز المركزي للاحصاء / المجموعات الاحصائية المختلفة

(٢) خولة سلمان الويس: الاثار الاقتصادية للحصار الاقتصادي على التنمية والتضخم والتشغيل، اطروحة دكتوراة، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨، ص ١٣٧.

٣- عقد التسعينات :

في ظل هذه المدة أستمر حجم الاقتصاد غير الرسمي في التزايد وكما يبدو واضحا من الجدول (١) فبعد أن كان حجم الاقتصاد غير الرسمي (١٧٩٣.١٢) مليون دينار عام (١٩٨٩) ، ارتفع الى (٤٨٥٠٣٠.٨٢) مليون دينار عام (٢٠٠٢). وتـــراوحت نسبـــة الاقتصـــاد غيـــر الرسمـــي مـــن GDP بيـــن (١٦.٤%- ٧٢%).

وبينما كان معدل النمو المركب لحجم الاقتصاد غير الرسمي قد وصل في هذه المدة الى (١٢١.١٦%) في حين كان معدل النمو المركب للأقتصاد الرسمي للمدة نفسها (١٢٣.٦٨%) وهذا يدل على ان الاقتصاد غير الرسمي ينمو بالنسبة نفسها التي نما فيها الاقتصاد الرسمي تقريبا خلال هذه المدة .وهذا يعود الى جملة من الأسباب منها، احتلال الكويت وقيام حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١) والتي أدت الى اثار بالغة الخطورة في الاقتصاد العراقي.والتي تركزت في تدمير المنشات والبنى الأساسية وازدياد معاناة السكان.وقد سبق ذلك بعد أشهر فرض حصار اقتصادي شامل على العراق وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٦١١) في (١٩٩٠/٨/٦) بسبب أحتلال العراق للكويت وقد أدى هذا الى انقطاع صلة العراق بالعالم الخارجي وتوقف اي شكل من أشكال التبادل الاقتصادي والتجاري بينه وبين العالم الخارجي.وانحسار العرض الكلي للسلع لاسيما السلع الغذائية منها وانخفاض الاستيراد بعد أن كان العراق يعتمد عليها في تلبية احتياجاته عام (١٩٨٩). وبعد عجز القطاعات الاقتصادية الإنتاجية عن تلبية الطلب العام المتزايد اضطرت الدولة الى اللجوء الى الجهاز المصرفي لتمويل نفقاتها بعد انخفاض إيرادات النفط.وذلك من خلال التمويل بالعجز(الإصدار النقدي الجديد) بصورة تكاد تكون مطلقة.وعليه فأن تدهور القطاع الحقيقي وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الى مستويات دون مستويات معدلات نمو السكان السنوية،فضلا عن تدهور سوق العمل النظامية وشيوع مظاهر الاستخدام الناقص وتشتيت قوة العمل الماهرة بفرص عمل هامشية. وازدياد حالات الفقر وانخفاض الدخول بين السكان وارتفاع الاسعار بشكل كبير جدا خلال هذه المدة والذي تبعه انخفاض في قيمة العملة المحلية واتساع ظاهرة العمل خارج أوقات العمل الرسمي او خلاله.وغيرها من العوامل الاخرى التي أدت الى زيادة نطاق وحجم ونسبة الاقتصاد غير الرسمي والمتعاملين فيه بشكل واضح خلال هذه المدة.

(١) نبيل جعفر عبد الرضا: مصدر سابق، ص ١٠.

(٢) سنان الشبيبي: ملامح السياسة النقدية في العراق،صندوق النقد العربي،ابو ظبي،٢٠٠٧،ص ٤.

٤- المدة من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) :

أتسمت هذه المدة بتغيرات جذرية مهمة أسهمت وبشكل كبير في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق.اذ وصل حجم الاقتصاد غير الرسمي عام (٢٠٠٠) الى (٦٠٦٥٩٠٤.٥٣) مليون دينار ثم أرتفعت لتصل الى (١٦٩٩٠١٥٠.٥٤) مليون دينار عام (٢٠٠٥).في حين تراوحت نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى GDP بين (٥٤%- ٧٢%).وكانت قيمة معدل النمو المركب للأقتصاد غير الرسمي في هذه المدة (٢٢.٨٦%) في حين كانت قيمة معدل نمو الاقتصاد الرسمي للمدة نفسها (٧.٨٦%).وبهذا يبدو واضحا أن الاقتصاد غير الرسمي قد نما بمعدل أعلى من معدل نمو الاقتصاد الرسمي خلال هذه المدة ، وعند مقارنة متوسط نسبة الاقتصاد غير الرسمي للناتج المحلي الاجمالي خلال هذه المدة مع متوسط نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى الناتج القومي الاجمالي في الدول المتقدمة يظهر أنه كان أكبر من هذه النسبة ، إذ كانت النسبة (٣٦.٨%) في العراق بينما كانت (١٦.٠٣%) في الدول المتقدمة وللمدة نفسها وكذلك هي أكبر من النسبة المتحصل عليها لدول آسيا والتي هي (٣٠.١%) وأقل من النسبة المتحصل عليها بالنسبة لدول أوربا الشرقية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إذ كانت النسبة هي (٣٩.١% ، ٤٣% ، ٤٣.٢%) على التوالي وللمدة نفسها وهذا يرجع الى عوامل عدة منها، حرب الخليج الثالثة في عام (٢٠٠٣) والتي اسفرت عن سقوط النظام الحاكم في العراق وحل المؤسسات الامنية والاعلامية اذ وصل عدد العاملين في هذه المؤسسات المنحلة الى (٤٠٠) الف عامل(١) ، وهذا بدوره دفع هولاء الى الانخراط في العمل ضمن أطار الاقتصاد غير الرسمي سواء بجانبة غير المشروع (الاقتصاد الاسود) أم (اقتصاد الجريمة) كالعمل ضمن صفوف الجماعات المسلحة والارهابية وكذلك السرقات والتهريب وغسل الاموال واما في جانب الاقتصاد غير الرسمي المشروع (الاقتصاد غير المنظم) على شكل مشروعات صغيرة غير رسمية او كباعة متجولين وغيرها.كما أن الانفتاح الذي شهده العراق ساهم بشكل كبير في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي إذ غطت سوق العراق السلع القادمة من الخارج ومن دون ضوابط وقوانين وبمختلف انواعها المشروعة وغير المشروعة.

فضلاً عن زيادة ظواهر العنف والجريمة المنظمة والارهاب والفساد الاداري والمالي في البلاد في تلك المدة والتي تمثل حلقة مهمة من حلقات الاقتصاد غير الرسمي بجانبة الغير مشروع خلال هذه المدة بالذات.فضلاً عن ذلك فأن السياسات المتبعة خلال هذه المدة لم تحد من الزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي فعلى سبيل المثال في السياسة المالية كانت نسبة ماهو مخصص للأنفاق التشغيلي من الانفاق العام يفوق أضعاف ما هو مخصص للأنفاق الاستثماري ، ويعود ذلك لحجم الدعم لكل من المشتقات النفطية والبطاقة التموينية بسبب الفساد الاداري والمالي فضلاً عن استنزاف هذه الموارد نتيجة الوضع الأمني ،

(١) جريدة الشرق الاوسط : بريمر يحل القوات المسلحة العراقية ووزارتي الدفاع والاعلام واجهزة الاستخبارات وكالات دولية مختلفة، العدد ٨٩٤٣، ٢٤ مايو ٢٠٠٣، ص ١.

أما على صعيد السياسة النقدية فأن الإجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي في معالجة التضخم قد انصبت في امتصاص فائض السيولة النقدية من خلال اتباع سياسة انكماشية متمثلة برفع قيمة الدينار مقابل الدولار وكذلك رفع سعر الفائدة لكل انواع الايداع والاقراض،واقترنت بركود اقتصادي وتدني الاستثمار للقطاع الخاص وعدم المساهمة في تأمين فرص العمل وهذا قد شجع الاقتصاد غير الرسمي على الاتساع بعد (٢٠٠٣) [1].ومما تجدر الاشارة إليه انه تم استثناء العام (٢٠٠٤) من القياس والذي يرجع الأسباب الآتية :-

١- انخفاض كمية العملة التي اصدرها البنك المركزي بناءا على طلب وزارة المالية بسبب انخفاض صادرات النفط وبالتالي انخفاض ايراد النفط بالعملة الصعبة.

٢- الاتجاه نحو الدولرة (أي استخدام العملة الاجنبية في المعاملات المحلية كبديل للعملة المحلية بسبب ضيق وضعف في عمليات السوق المالية ومحدودية أدواتها بالدينار العراقي) في تلك المدة من خلال دفع الرواتب والأجور بالدولار للأفراد وللعاملين في الأحزاب والدوائر والمنظمات المختلفة فضلا عن المقاولات (الاعمار) التي نفذتها سلطة الائتلاف الحاكمة انذاك ، مضافا اليها نفقات القوات متعددة الجنسيات المرتفعة والتي أسهمت بإيجاد الفجوة بين سعر الصرف الحقيقي(المرتفع) وسعر صرف الدينار الاسمي(المنخفض على الرغم من استقراره).

٣- زيادة رغبة الافراد بالاحتفاظ بالدولار قياسا بالعملة الوطنية مما ولد طلباً قليلاً على العملة المحلية.

٤- على الرغم من قرار تبديل العملة في (٢٠٠٣/١٠/١٥)والذي تم بموجبه استبدال العملة العراقية القديمة بأخرى جديدة[1].الا أن ذلك لم يغير من إقبال الأفراد على الاحتفاظ بالدولار بسبب الاوضاع الأمنية وخوف الافراد من تبديل العملة المحلية بأخرى كون الأوضاع المتردية في العراق كانت عائقا امام ذلك. إضافة عن عزوف الافراد عن الوقوف بطوابير طويلة لأجل تبديل العملة فأتجه طلبهم للدولار مما ادى الى أرتفاع الطلب على الدولار وانخفاض الطلب على العملة المحلية[2].

٥- زيادة الطلب على الدولار لتمويل الاستيرادات من قبل التجار والتي تدفع بالدولار اذ اتسمت بتزايد قيمتها نتيجة الانفتاح الاقتصادي مما انعكس في انخفاض الطلب على العملة المحلية

١- المكتب الاستشاري في كلية دهوك : مصدر سابق ،ص ٥١.

(١) وليد عيدي عبد النبي، عبد الله محمد: تطور العملة وتنظيم استبدالها بعملة جديدة،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المديرية العامة للإصدار والخزائن، ٢٠٠٥، ص ٦ .

(٢) رجاء عزيز بندر العقيدي: اثر إحلال النقد الاجنبي في فاعلية السياسة النقدية، دراسة تحليلية تجارب بلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩١-٢٠٠٦)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد،٢٠٠٩، ص١٦٠.

الاستنتاجات

١- ان مفهوم الاقتصاد غير الرسمي مازال يعاني من الاهمال في جانب الدراسات ، وهناك تعدد في التفاسير والرؤى عن هذا المفهوم ،فالبعض يفسره من جانب اقتصادي او اجتماعي او شرعي. وبالتالي لم نجد تعريفاً واضحاً وشامل لهذا المفهوم ، فضلاً عن قلة الدراسات وضعفها من الناحية الميدانية والتطبيقية.

٢- يضم الاقتصاد غير الرسمي جانبين من الانشطة احدهما قانوني مشروع والمتمثل بجانب الاقتصاد غير المنظم والاخر غير قانوني وغير مشروع والمتمثل بجانب الاقتصاد الاسود (الجريمة).

٣- يمثل الاقتصاد غير الرسمي قاعدة عريضة للعاطلين عن العمل والخريجين والذين لايجدون فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي، هذا فيما يتعلق بجانب الاقتصاد غير المنظم ، في حين يمثل قاعدة للمجرمين والمرتشين والفاسدين وغيرهم فيما يتعلق بجانب الاقتصاد الاسود (الجريمة).

٤- ان لارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي آثاراً ايجابية تتمثل في امتصاص جزء من البطالة في قوة العمل واخرى سلبية على الاقتصاد الوطني اذ أنه يؤدي الى حرمان الدولة من موارد مالية وبشرية مهمة فضلاً عن تشوه الحسابات القومية جراء ذلك.

٥- يتمثل الاقتصاد غير الرسمي في العراق بثلاث شرائح هي ، شريحة الانشطة الهامشية في قطاع الخدمات مثل الباعة المتجولين وماسحي الاحذية وسائقي السيارات وغيرهم، في حين تتضمن الشريحة الثانية الأنشطة الانتاجية الصغيرة مثل المهن الحرفية كالميكانيكي والكهربائي وأصحاب ورش النجارة ...... الخ . وتمثل هاتان الشريحتان جانب الاقتصاد غير المنظم (المشروع) من الاقتصاد غير الرسمي. اما الشريحة الثالثة فهي الشريحة التي تدخل فيها أنشطة السرقات والتهريب وغسل الاموال والتجارة غير المشروعة والفساد .....الخ، والتي تمثل جانب الاقتصاد الأسود (غير المشروع) من الاقتصاد غير الرسمي .

٦- يتباين حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق . إذ بلغ في عقد السبعينات (١١٤.٤٣%) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و(٢.٦٥%) في عقد الثمانينات و(١٢١.١٦%) خلال عقد التسعينات و(٢٢.٨٦%)في المدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥). وهذا يدل على ان العراق طوال مدة الدراسة لم يتبنى أية سياسات كفيلة بالحد منه.

٧- غياب التنسيق بين مخرجات القطاع التعليمي متمثلا بالجامعات والمعاهد مع دوائر الدولة . الامر الذي كان من شأنه تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال توفير فرص العمل للمتخرجين.والحد من ظاهرة البطالة الناقصة.

٨- غياب التسجيل الرسمي للعديد من الانشطة القانونية المشروعة فيما يخص جانب الاقتصاد غير المنظم . وضعف القوانين والإجراءات المتبعة للحد من الانشطة غير القانونية وغير المشروعة فيما يتعلق بجانب الاقتصاد الأسود (الجريمة).

٩- عدم اهتمام الدولة بجانب الاقتصاد غير المنظم كالمشروعات الصغيرة غير الرسمية وعدم اصدار التشريعات اللازمة لتنظيمها وحمايتها ودعمها ماليا وفنيا واداريا وتسويقيا وذلك لما تلعبة من دور كبير في الاقتصاد الرسمي للدولة.

التوصيات

١- زيادة الاهتمام بدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من قبل الباحثين والمختصين والدول لاسيما النامية منها، سواء على مستوى البحث أم التطبيق للوقوف على اهم المشاكل والاسباب التي تؤدي الى زيادة هذه الظاهرة ومحاولة وضع الحلول المناسبة.

٢- ضرورة الفرز بين انشطة الاقتصاد غير الرسمي اثناء الدراسة والبحث والمعالجة. وذلك لأختلاف طبيعة الانشطة التي تدخل ضمن هذا الاقتصاد.فجانب الاقتصاد غير الرسمي القانوني الشرعي والمتمثل بجانب الاقتصاد غير المنظم تتمثل طرق معالجته من خلال دمجة في الاقتصاد الرسمي للدولة .على العكس من جانب الاقتصاد غير الرسمي غير القانوني وغير الشرعي والتي تتمثل بالقضاء عليه ومحاربة انشطته لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

٣- العمل على تشريع قوانين واجراءات جديدة للعمل في الاقتصاد غير الرسمي تتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد فيما يتعلق بجانب الاقتصاد غير المنظم كتحديد الاجور وشروط الحماية والتأمين وسن العمل وكذلك وضع اليآت وقواعد جديدة من شأنها تنظيم وحماية عمالة الاطفال والنساء الى حين دمجهم في الاقتصاد الرسمي .

٤- بذل المزيد من الجهد من قبل المنظمات الانسانية والاجتماعية والدولية للوقوف على وضع العاملين ضمن اطار الاقتصاد غير الرسمي لتكوين صورة واضحة عن وضعهم الاجتماعي والاقصادي والصحي ومحاولة معرفة الاسباب التي تقف وراء اتجاهم للعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

٥- ضرورة العمل على تسجيل جميع انشطة الاقتصاد غير الرسمي فيما يتعلق بجانب الاقتصاد غير المنظم من اجل توفير قاعدة بيانات ومعلومات كاملة عن تلك الانشطة والعاملين فيها.لتقليل التشوه في الحسابات القومية الناجم عن عدم تسجيل هذه الانشطة والاستفادة من الموارد المالية والمادية والبشرية لها.

٦- التنسيق بين مخرجات القطاع التعليمي وقطاعات الدولة المختلفة من خلال استيعاب جميع الخريجين كمحاولة للقضاء على حجم البطالة والبطالة الناقصة.

٧- دعم القطاع الخاص في العراق وتسهيل عمل الشركات الاجنبية وتوفير المناخ الملائم لها وزيادة حجم الاستثمار سواء المحلي أم الأجنبي الذي من شأنه توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل.

٨- دعم المشروعات الصغيرة غير الرسمية من قبل الدولة وذلك من خلال دمجها في الاقتصاد الرسمي وهذا يتم من خلال :-

- اصلاح القواعد والانظمة الضريبية وتقليل درجة التعقيدات التي تعاني منها المشاريع الراغبة بالتسجيل مثل تقديم الاعفاءات الضريبية او تخفيض الضرائب على مبيعات تلك المشاريع.
- سهولة الحصول على التراخيص المطلوبة وتوفير السبل الكفيلة بأنجاح انضمام تلك المشاريع الى الاقتصاد الرسمي كافة.
- تقديم المزيد من الدعم المادي والمعرفي والتسويقي وحتى الاداري والاستشاري حتى تستطيع تلك المشاريع من الوقوف على قدمها وتتمكن من الانضمام للاقتصاد الرسمي.
- وضع إجراءات وتشريعات من شأنها حماية العاملين في الاقتصاد غير الرسمي ولاسيما النساء والاطفال كتوفير التأمين الاجتماعي والصحي لهم.

٩- تحديد الإجراءات والتشريعات اللازمة للحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المتعلقة بجانب الاقتصاد الأسود (الجريمة) وذلك من خلال محاربة جرائم غسل الاموال والفساد والتهريب والرشوة المستشرية في البلد من خلال اتباع معايير الشفافية والالتزام بالتوصيات الدولية ومحاسبة المسيئين .

١٠- أنشاء لجان أو هيئات مختصة تأخذ على عاتقها متابعة ومراقبة تطور الاقتصاد غير الرسمي في العراق ومتابعة أحوال وأوضاع العاملين في هذا الاقتصاد وحصر أنشطته، فضلاً عن معرفة أخر التطورات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي كحجمه وأنواع أنشطته وحجم العاملين فيه ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي وضمها ضمن المجموعات الإحصائية للبلد .

جدول (٢)حجم الاقتصاد غير الرسمي بالأسعار الجارية ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٧٧ - ٢٠٠٥)

مليون دينار

السنة	حجم الاقتصاد غير الرسمي	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى الناتج المحلي الاجمالي%
1977	54.57	2769.2	1.9
1978	146.95	3315.2	4.4
1979	550.65	4454.2	11.3
1980	1412.78	6176.3	22.8
1981	767.99	8112.6	9.4
1982	1380.2	9828.1	14
1983	1351.12	9805.7	13.7
1984	1520.15	11033.3	13.7
1985	1299.64	11585.7	11.2
1986	1536.05	12512.1	12.2
1987	2148.01	14064.7	15.2
1988	4586.69	15852.2	28.9
1989	1793.12	16668.1	10.7
1990	3220.93	19600.1	16.4
1991	3281.25	21233	15.4
1992	5080.8	59377.2	8.5
1993	4215.15	122737.1	3.4
1994	63906.60	630670.7	10
1995	2440000.26	2661538.5	9
1996	1188069.22	2790496.1	42
1997	2453098.59	3940446.2	62
1998	2562767.98	5379604.6	47
1999	4382461.09	7537258.7	58
2000	6065904.53	8378787.9	72
2001	3780011.25	10515192.3	35
2002	4850305.82	12001528.6	40
2003	1909882.20	9236016.6	20
2005	16990150.54	31153813.9	54

الحقل الثاني حسب من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعادلة(٩)

جدول (٣) صافي العملة في التداول والودائع الجارية ل وعرض النقد بالمعنى الضيق في العراق للمدة ١٩٧٧ـ ٢٠٠٥

864.4	209.9	654·5	1977
1245.1	267.8	977·3	1978
1575.8	337.7	1238·1	1979
2650.2	466.6	2183·6	1980
3645.5	712.4	3933·1	1981
4980.7	789.6	4191·1	1982
5527.4	893	4690·2	1983
5499.9	893	4606.9	1984
5777	1032.8	4744.2	1985
6736.6	1091.5	5645.1	1986
8316.7	1210.9	7105.8	1987
9848	1533.9	83141	1988
11868.2	2108	9760.2	1989
15359.3	1947.2	13412.1	1990
24760.2	2797.6	21873	1991
42760.2	7413.6	36021	1992
72553	18403.3	67134	1993
235000	35250	199436	1994
540000	81000	584398	1995
960503	78887	881616	1996
1038097	108269	929828	1997
1351876	159346	1192530	1998
1483836	208616	1275220	1999
1728006	253685	1474321	2000
2159089	376398	1782691	2001
3013601	449908	2563693	2002
5773601	1143807	4629794	2003
10148626	2985681	7162945	2004
11399125	2286288	10968099	2005

المصدر: البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، قسم الإحصاءات الداخلية النشرات الإحصائية للأعوام ٢٠٠٣،٢٠٠٧،٢٠٠٦،٢٠٠٥،٢٠٠٤

المصادر

١- ألويس، خوله سلمان : الآثار الاقتصادية للحصار الاقتصادي على التنمية والتضخم والتشغيل، اطروحة دكتوراة، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨.

٢- اندراوس ، عاطف وليم: الاقتصاد الظلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الاسكندرية، ٢٠٠٥ .

٣- تاج الدين، ميادة صلاح الدين: عمليات غسيل الاموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٤- جريدة الشرق الاوسط : بريمر يحل القوات المسلحة العراقية ووزارتي الدفاع والاعلام واجهزة الاستخبارات وكالات دولية مختلفة، العدد ٨٩٤٣، ٢٤ مايو ٢٠٠٣.

٥- الجهاز المركزي للاحصاء(العراق): تقارير الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي السنوية.

٦- سلمان ، حيان: اقتصاد الظل ، أو الاقتصاد الخفي ، محاضرة ألقيت في المركز الثقافي السوري ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، سوريا ، ٢٠٠٦ .

٧- الشبيبي، سنان: ملامح السياسة النقدية في العراق،صندوق النقد العربي،ابو ظبي،٢٠٠٧،ص ٤.

٨- عبد الرضا ، نبيل جعفر: الاقتصاد العراقي في مرحلة مابعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية،العراق،ط١، ٢٠٠٨.

٩- عبد النبي ، وليد عيدي ، عبد الله محمد: تطور العملة وتنظيم استبدالها بعملة جديدة،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المديرية العامة للإصدار والخزائن، ٢٠٠٥.

١٠- عبود ، سالم محمد: ظاهرة غسيل الأموال مع إشارة خاصة للعراق ، دار المرتضى للطباعة ، جامعة بغداد ، العراق ،٢٠٠٥ .

١١- علي ، أسامة الجيلاني: الاقتصاد الخفي في ليبيا، دائرة الاحصاء والبحوث، مصرف ليبيا المركزي، ٢٠٠٧.

١٢- علي ، بودلال : مشكلة الاقتصاد الخفي غي الجزائر ، الاسباب والحلول،مجلة علوم انسانية ، الجزائر ٢٠٠٨.

١٣- ألعقيدي، رجاء عزيز بندر: اثر إحلال النقد الاجنبي في فاعلية السياسة النقدية، دراسة تحليلية تجارب بلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩١-٢٠٠٦)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد،٢٠٠٩.

١٤- كنفوش ، محمد: الاقتصاد الخفي و آثاره على التنمية المستديمة ، رسالة ماجستير ، جامعة البليدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، الجزائر ،٢٠٠٥.

١٥- مؤيد ، محمد مطيع : ورشة عمل حول دور النقابات في حماية حقوق العمل في إطار الاقتصاد غير المنظم ، دمشق ،٢٠٠٦.

١٦- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) : دراسات حول موضوعات مختارة من الاقتصاد العالمي والعربي،مصر،٢٠٠٤.

١٧- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية : دراسة حول القطاع غير المنظم ، صنعاء ، اليمن ، ٢٠٠٤.

١٨- المكتب الاستشاري في كلية دهوك : واقع الاقتصاد العراقي مع الإشارة إلى القطاع الموازي ، مطبعة هاوار ، دهوك ، العراق ، ط١ ، ٢٠٠٨.

١٩- نورة، وائل : الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الخاصة ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، القاهرة، ، مصر،ع ١٤ ، ٢٠٠٦. النيال ، عبد القادر: القطاع غير المنظم في سوريا ودوره في الحياة الاقتصادية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ع ٣٣/٣٢ ، سوريا ، ٢٠٠٤ .

٢٠- النيال ، عبد القادر: القطاع غير المنظم في سوريا ودوره في الحياة الاقتصادية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ع ٣٣/٣٢ ، سوريا ، ٢٠٠٤ .

٢١- المكتب الاستشاري في كلية دهوك : واقع الاقتصاد العراقي مع الإشارة إلى القطاع الموازي ، مطبعة هاوار ، دهوك ، العراق ، ط١ ، ٢٠٠٨.

٢٢- ياسين ، إسماعيل : أثر الفساد الإداري : السلوك المعني والنمو الاقتصادي ، مجلة القادسية ، تصدر عن جامعة القادسية ، م١ ،ع٨ ، ٢٠٠٥.

23 - www.worldbank.org\eapsocial\sector\poverty\povcwp3.html,2002

24 - www.worldbank.org\eapsocial\sector\poverty\povcwp3.html,2005

25 - International Labour Office (ILO): woman and men in the informal economy , employment sector , Geneva , 2004